النقابات العمالية الفرنسية تبدأ إضرابا على مستوى البلاد وسط ارتفاع التضخم

بدأت النقابات العمالية الفرنسية إضراباً على مستوى البلاد ،اليوم الثلاثاء، للمطالبة برفع الرواتب وسط تضخم مرتفع منذ عقود، مما يجعل الرئيس إيمانويل ماكرون أمام أحد أصعب التحديات التي يواجهها منذ إعادة انتخابه في مايو أيار.

الإضراب، الذي سيؤثر بشكل أساسي على القطاعات العامة مثل المدارس والمواصلات، هو امتداد للإضراب الصناعي الذي استمر لأسابيع والذي عطل مصافي التكرير الرئيسية في فرنسا وعرقل إمدادات محطات الوقود.

ويأمل قادة النقابات العمالية أن ينشط قرار الحكومة بإجبار البعض منهم على العودة إلى العمل في مستودعات البنزين لمحاولة إعادة تدفق الوقود، وهي خطوة يقول البعض إنها تعرض الحق في الإضراب للخطر.

مع تصاعد التوترات في ثاني أكبر اقتصاد في منطقة اليورو ، امتدت الإضرابات بالفعل إلى أجزاء أخرى

من قطاع الطاقة ، بما في ذلك عملاق الطاقة النووية EDF (PA.EDF) ، حيث ستتأخر أعمال الصيانة الحاسمة لإمدادات الطاقة في أوروبا.

قال ممثل نقابة CGT-FNME يوم الاثنين إن الإضرابات تؤثر على العمل في 10 محطات طاقة نووية فرنسية ، مع مزيد من التأخيرات في صيانة 13 مفاعلا ، وانخفاض إنتاج الطاقة الفرنسية بما مجموعه 2.2 جيجاوات.

كما دعت نقابات عمال الخدمة المدنية إلى الانضمام إلى إضراب الثلاثاء ، مع احتمال حدوث اضطرابات في المدارس والمرافق العامة الأخرى.

قالت رئيسة الوزراء إليزابيث بورن يوم الأحد إن الإضرابات تحدث في سياق سياسي متوتر حيث تستعد الحكومة الفرنسية لإقرار ميزانية 2023 باستخدام صلاحيات دستورية خاصة تسمح لها بتجاوز التصويت في البرلمان.

من المقرر تنظيم مظاهرات في جميع أنحاء البلاد ، مع واحدة في باريس تبدأ في الساعة 1200 بتوقيت جرينتش.